

الاتفاقية والبروتوكولات الثلاثة المرفقة بها اعتباراً من ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ :

٣ - تحتَ جميع الدول التي لم تبذل بعد أقصى مساعيها لتصبحَ أطرافاً في الاتفاقية ، والبروتوكولات المرفقة بها ، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ، حتى يتم في النهاية الالتزام بها عالمياً :

٤ - تلاحظ أنه يمكن ، بوجوب المادة ٨ من الاتفاقية ، عقد مؤشرات للنظر في إدخال تعديلات على الاتفاقية أو أي من البروتوكولات المرفقة بها ، أو للنظر في وضع بروتوكولات إضافية تتصل بفتات أخرى من الأسلحة التقليدية لا تشملها البروتوكولات الحالية المرفقة بالاتفاقية ، أو لإعادة النظر في نطاق وتنفيذ هذه الاتفاقية والبروتوكولات المرفقة بها وللنظر في أي اقتراح بإدخال تعديلات على هذه الاتفاقية أو البروتوكولات الحالية وأية اقتراحات لوضع بروتوكولات إضافية تتصل بفتات أخرى من الأسلحة التقليدية لا تشملها البروتوكولات الحالية :

٥ - ترجو من الأمين العام ، بوصفه الوسيط للاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة المرفقة بها ، أن يبلغ الجمعية العامة من وقت إلى آخر بالحالة فيما يتعلق بالالتزام بالاتفاقية وبروتوكولاتها :

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون «اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر» .

الجلسة العامة ٩٧

١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٥٧/٣٩ - عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

إن الجمعية العامة ،

اقتنياعاً منها بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة من أجل تعزيز أمن الدول ، واستجابة منها للرغبة التي تشارك فيها جميع الدول في القضاء على الحرب ومنع السعي إلى التهديد ،

وإذ تأخذ في اعتبارها مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، والذي أعيد تأكيده في عدد من إعلانات الأمم المتحدة وقراراتها ،

وإذ تضع في اعتبارها أنه ، إلى حين تحقيق نزع السلاح على أساس عالمي ، من الضروري بالنسبة للمجتمع الدولي أن يضع تدابير فعالة لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون «إنشاء منطقة حالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا» .

الجلسة العامة ٩٧

١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٥٦/٣٩ - اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٥٣/٣٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٩٣/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٧٩/٣٧ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٦٦/٣٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تشير مع الارتياح إلى اعتقاد اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، مع البروتوكول المتعلق بالمنظار التي لا يمكن الكشف عنها (البروتوكول الأول) ، والبروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك المتفجرة والأجهزة الأخرى (البروتوكول الثاني) ، والبروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرفة (البروتوكول الثالث) (١١) ،

وإذ تعيد تأكيد اقتناعها بأن الاتفاق العام على حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة من شأنه أن يخفف كثيراً من معاناة السكان المدنيين ومعاناة المحاربين ،

وإذ تحيط علمًا مع الارتياح بتقرير الأمين العام (١٢) .

١ - تلاحظ مع الارتياح أن عدداً متزايداً من الدول قد وقعت اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، التي فتح باب التوقيع عليها في نيويورك في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨١ ، أو صدق عليها أو قبلها أو انضم إليها :

٢ - تلاحظ كذلك مع الارتياح أنه ، نتيجة لاستيفاء الشروط المحددة في المادة ٥ من الاتفاقية ، بدأ سريان

(١١) A/CONF. 95/15 ، المفق الأول . وللاطلاع على النص المطبوع : لاتفاقية والبروتوكولات ، انظر : حلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ، المجلد ٥ :

(١٢) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع ٤ A. 81. IX. 4) ، التذييل السابع .